تأثير الذكاء الاصطناعي على وظائف الدولة وسيادتها

أ.د مصطفى جاسم حسين
mustaf1970@uomustansiriyah.edu.iq
حسام رشيد هادي
Gadara.org@gmail.com
الجامعة المستنصرية / كلية العلوم السياسية

الملخص:

لا شك ان للتطورات التكنولوجية تأثير مباشر على ممكنات الدولة وسيادتها فقد شهدنا تاريخيا نهوض قوى وافول أخرى وكان العامل التكنولوجي من العوامل الرئيسية المؤثرة في هذه المعادلة. وفي القرن الحادي والعشرين تبرز تقنيات الذكاء الاصطناعي بقوة مخترقة معظم مفاصل الحياة بشكل ينبئ بإعادة هندسة النظام الدولي وإعادة النظر في مكانة وفاعلية الدولة وهذا الامر راجع الى تغير وظائف الدولة وزيادة الاختراق لسيادتها بشكل أكثر كثافة من الاختراق الذي ولده الانترنت خلال القرن الفائت مما يجعلنا نعيد تقييم عناصر قوة الدولة ويضع امامها تحديات جديدة يجب ان تؤخذ بنظر الاعتبار.

الكلمات المفتاحية: الدولة، الذكاء الاصطناعي، وظائف الدولة، السيادة، النظام الدولي.

تاريخ الاستلام : ٢٠٢٤/٩/١٢	تاريخ القبول: ٢٠٢٤/**11**/١٤	تاريخ النشر: ٢٠٢٤/١٢/١

The impact of artificial intelligence on state functions and sovereignty

Prof. Dr. Mustafa Jassim Hussein
mustaf1970@uomustansiriyah.edu.iq
Hossam Rashid Hadi
Gadara.org@gmail.com
Al-Mustansiriya University / College of Political Sciences

Abstract:

There is no doubt that technological developments have a direct impact on the state's capabilities and sovereignty, as we have historically witnessed the rise of other forces and fools, and the technological factor was one of the main factors affecting this equation. In this century, artificial intelligence techniques are highlighted by most of the joints of life in a manner that foretells of re -engineering the international system and reconsidering the status and effectiveness of the state, and this is due to the change of state functions and the increased penetration of its sovereignty in a more intense way than the penetration that the Internet was born during the last century, which makes us re -evaluate elements The power of the state and puts new challenges before it that must be taken into consideration.

Keywords: state, artificial intelligence, state functions, sovereignty, international system

المقدمة:

لقد خضع مفهوم السيادة تاريخيا الى مجموعة من التطورات منذ بدايات التنظير للمفهوم في اعمال جان بودان وتوماس هوبز الى ان اكتسب صفته التطبيقية بعد صلح وستفاليا واستمر هذا التطور من المفهوم المطلق الى السيادة النسبة وصولا الى السيادة المحاصرة وكانت كل هذه التطورات نتيجة تغير طرق العيش وأساليب القوة وتغير مقدار الاعتمادية الدولية فضلا عن انعكاسات العولمة بأبعادها الاقتصادية والثقافية والسياسية ولقد شكل التطور التكنولوجي عاملا مشتركا في معظم هذه التغيرات واصبح التأثير ملموسا في ظل ثورة المعلومات والاتصالات وفي عصر الانترنت الامر الذي وضع أعباء جديدة على عاتق الدولة لمواجهة التدفقات الثقافية والسياسية والاقتصادية الجديدة وصولا الى عصر الذكاء الاصطناعي تلك التقنية التي تقدم امالا لفتح علمي ومعرفي جديد يمتد ليطال معظم نواحي الحياة بجوانبها الحساسة السياسية والاقتصادية والعسكرية بل ان كثير من المختصين يرون ان عصر الذكاء الاصطناعي هو عصر النهايات لعدة أمور الفها البشر مثل السيادة والخصوصية والديموقراطية وطبيعة القوة ومعايير الريادة وفي هذا البحث نسلط الضوء على مقدار التأثير الذي يفرزه الذكاء الاصطناعي على سيادة الدولة ووظائفها بشكل يجعلنا نعيد تعريف المفاهيم الأولية التقليدية اذ تتعرض السيادة بمفهومها المطلق لامتحان صعب يجعل الحديث عن السيادة على الذكاء الاصطناعي سابقا للحديث عن سيادة الدولة.

أهمية البحث :

تكمن أهمية البحث في محاولة كشف تأثير الذكاء الاصطناعي على سيادة الدولة ووظائفها.

إشكالية البحث:

ينطلق البحث من اشكالية مفادها ((هل يؤثر الذكاء الاصطناعي في سادة الدولة ووظائفها))

فرضية البحث

يفترض هذا البحث ان للذكاء الاصطناعي تأثير واضح في سيادة الدولة ووظائفها.

منهجية البحث

اعتمد هذا البحث على المنهج الوصفي كأداة ملائمة لعرض المفاهيم والمعلومات الخاصة بالذكاء الاصطناعي وسيادة الدولة ووظائفها.

المبحث الأول

وظائف الدولة وسيادتها

المطلب الأول: أنواع وظائف الدولة

تتنوع تقسيمات وظائف الدولة ما بين المذاهب السياسية والاتجاهات الفكرية حسب ما يسوقه كل مذهب من حجج ومبررات الذي يعكس الرؤى المختلفة لمسألة مقدار تدخل الدولة اذ يرى البعض ان

تتراجع الدولة وتترك الأمور رهينة الافراد والأسواق ويرى اخرون ضرورة بسط الدولة ليدها في كل الأمور لتحقق العدل الاجتماعي وبين الاتجاهان هنالك طيف واسع من الأفكار التي تناقش مقدار تدخل الدولة ومقدار تراجعها واليات تقنين التدخل او عدمه. لذلك يمكن نكون فكرة أفضل عن وظائف الدولة إذا نظرنا اليها من زاوية الوظائف ذات الطبيعة القانونية والوظائف ذات الطبيعة السياسية:

١. الوظائف القانونية للدولة، ويراد بها المهام التشريعية والتنفيذية والقضائية(الشاوي ٢٠١٣، ١١٨). التي تقوم الدولة بتنظيمها وهي تختلف حسب طبيعة النظام السياسي وحسب التكوين الاجتماعي وحسب التطور التاريخي للدولة سواء كان النظام السياسي يعتمد على مبدأ الفصل بين السلطات ويحققه فعليا ام كان استبدادي يجعله صوريا اذ تقوم المؤسسات التشريعية الممثلة بمجلس الشعب من خلال ممثلين الشعب المنتخبين بمهمة اصدار القوانين والتشريعات الملزمة والتي تحدد السلوك العام للأفراد والمؤسسات بغض النظر عن توصيف الافراد ومكانتهم توخيا لتحقيق المصلحة العامة وكذلك تتولى مسؤولية الرقابة على أداء السلطة التنفيذية التي يقع على عاتقها مهمة انفاد القوانين من خلال الجهاز الإداري للدولة الممثل بالحكومة لتأمين شؤون الدولة وفي هذا الشأن يجب ان نذكر الخلاف القائم بين النصار المذهب الفردي(غريفش ٢٠٠٨، ١٠١)، الذي يرى ضرورة عدم تدخل الدولة وما بين أنصار المذهب الاشتراكي الذي ينادي بالتدخل المطلق للدولة في شتى نشاطات الحياة وما بين اتجاه ثالث حاول الدمج ما بين خصائص الفكرتان وفق أسس اجتماعية فهو يتيح للدولة التدخل في مجالات محددة او كلما دعت الحاجة لذلك مثل الاتجاه الاسلامي (ابراهيم وعباس ٢٠١٩، ٥٥). فضلا عن وظيفة القضاء التي تتولى الفصل بين الخصومات الناشئة ما بين الافراد والمؤسسات ويقع على عاتقها أيضا مهمة تفسير الدستور وعقاب منتهكي القانون ومن المفترض توفر الحيادية والاستقلال التام لممارسة هذه المهمة الحساسة.

٢. الوظائف السياسية للدولة والتي تتخذ طابع قيمي واخلاقي عالية الأهمية مثل إقامة العدل وتحقيق الرفاهية وحسن توزيع الثروة وحسن الإدارة المالية وتحقيق الانتماء الوطني من خلال بناء الامة والحفاظ على شرعية السلطة وضمان الحقوق المدنية مثل كفالة الحريات الفردية والمساواة امام القانون وضمان المشاركة السياسية وحرية التعبير عن الرأي والحفاظ على امن وسيادة البلاد من خلال إزاحة كافة التحديدات الداخلية والخارجية وتحقيق الرفعة والعظمة للدولة في البيئة الدولية من خلال الإدارة الفعالة للسياسة الخارجية (فوكاياما ٢٠٠٧، ٥٢-٥٣).

وعند التأمل في وظائف الدولة ببعديها القانوني والسياسي نجد ان الدولة قد فقدت حيزا لا يستهان به من قدراتها في ظل تمدد العولمة بشكل يؤدي الى تغير تراتبية اهداف الدولة بشكل مستمر اذ ان الهدف الرئيسي للدولة يكمن في الوجود والاستمرار ثم يلي ذلك الامن والاستقرار والذي يمهد للهدف

الثالث الذي هو التنمية ثم الأهداف الأقل أهمية وهذا التغير المستمر في تراتبية الأهداف يحدث بسبب طبيعة العولمة التي تعني" العملية التي يجري فيها ذوبان الهيئات المتمحورة حول الدولة والمرجعية من اجل هيكل علاقات بين اطراف فاعلين مختلفين يعملون في بيئة عالمية حقا وليس مجرد بيئة دولية" (ايفانز& نوينهام ٢٠٠٤، ٢٧٤).

" بل يرى مارتن كور ان" العولمة هي ما كنا نحن سكان العالم الثالث نسميه قرونا عديدة بالاستعمار" (بيليس & سمث ٢٠٠٤، ٢٩) ، ويمكن ان ننظر الى التطور التكنولوجي على انه احد اهم أدوات العولمة الذي من خلاله زادت عمليات العبور الاقتصادي والاجتماعي بشكل يسلب الدولة باستمرار قدراتها في السيطرة والتحكم من جهة ويزيد مقدار الترابط الخارجي نتيجة الاعتمادية من جهة أخرى أي ان وظائف الدولة ببعديها القانوني والسياسي اخذة في التراجع ففي الوضع الطبيعي المألوف الذي يتبع وجود الدولة هو الاهتمام بترسيخ الامن والاستقرار والذي يمهد الانتقال الى مرحلة التنمية اما في ظل العولمة فقد انعكس الامر اذ ان الأولوية تتصاعد باستمرار باتجاه التنمية كعامل رئيسي للاستقرار والامن وعامل كبح للتدخل الخارجي تحت مبررات إنسانية مثل حالة الدول التي ولدت حديثا في فترة العولمة مثل تيمور الشرقية و جنوب السودان اذ كانت الأهداف الاقتصادية وإمكانية وضع برنامج فعال للتنمية من أولى الأولويات.

ان ثورة تكنلوجيا الاتصالات والتي يقصد بها "التطورات في مجال الاتصالات التي حدثت خلال الربع الأخير من القرن العشرين والتي اسمت بالسرعة والانتشار والتأثيرات الممتدة من الرسالة الى الوسيلة الى الجماهير داخل المجتمع الواحد او بين المجتمعات" (السيد ٢٠٢١، ٦١)، اعطت إمكانية ان تقوم المجتمعات بعقد مقارنات ما بين أساليب الحياة ومستوى الرفاهية ونوع الحقوق والحريات عالميا مع الوضع المحلي الامر الذي أدى الى تكوين مطاليب ملحة بالمزيد من المشاركة السياسية(سنغاس ٢٠٠٨، ٣٣) ، والذي ولد احتجاجات واعمال عنف أدت الى انعدام الامن واشتعال الحروب الاهلية مثل الذي الم بالمنطقة العربية في ٢٠١١ الذي لا تزال اثاره العنيفة ظاهرة في سوريا واليمن وليبيا الامر الذي يشير بمقدار كبير من الصحة الى فكرة ان التطور التكنولوجي ساهم بشكل واضح في تغيير تراتبية اهداف الدولة.

وكل هذه التغيرات الكبيرة هي مخرجات للتقنيات الاعتيادية الممثلة بتطوير أنظمة الاتصال والتواصل والتي صاحبها تطوير لنماذج الاعمال من الاستثمار في انتاج السلع الى الاستثمار في انتاج الخدمات مثل خدمة الاتصالات وخدمة الانترنت وخدمة التوصيل الامر الذي أنتج عشرات الالاف من المؤسسات الجديدة الناشطة اقتصاديا التي تتمكن من إدارة نشاطها عالميا بدقة وفاعلية مرتفعة عبر أجهزة الكومبيوتر فائقة القوة (شيفر ٢٠١٠، ٥٩)، فضلا عن إمكانية اجراء التحليل للبيانات الاقتصادية في فترة زمنية قصيرة مهدت لإقامة تجارة بمليارات الدولارات ما كان لها ان تتم في ظل الحسابات والتحليلات

البشرية الاعتيادية فاذا كان الفارق كبير بين الدول المركزية في النظام الدولي والدول الثانوية وهي تستخدم التكنولوجيات الاعتيادية في الاتصالات والإدارة والتحليل وباقي العمليات فكيف سيكون الوضع يا ترى ان عززت الدول المركزية كل أنظمتها بتطبيقات الذكاء الاصطناعي بينما الدول الثانوية لم تتمكن الى الان من الاحتكام على التقنيات الاعتيادية فكلما احتكمت الدولة على هذه التقنيات كلما تحسنت قدراتها في انجاز المهام الاقتصادية والمهام الأمنية وبالتالي تتحسن قدراتها السياسية.

المطلب الثاني: سيادة الدولة

تعد السيادة ركنا أساسيا من اركان وجود الدولة فضلا عن الإقليم الجغرافي والشعب اذ تمثل الجانب التطبيقي للسلطة وهي المنظم الرئيسي للسياسة العالمية اذ يتضمن مبدأ السيادة على الاعتقاد بوجود إرادة مستقلة للدولة في السياسة الخارجية والاختصاص الحصري في الشؤون الداخلية من خلال سلطة عليا تصنع القرارات وتنفذها على إقليم وسكان معينين (ايفانز& نوينهام ٢٠٠٤، ٦٩٠). وترجع الجذور التاريخية في جزئها النظري الى أفكار بودين وتوماس هوبز في معرض حديثهما عن السلطة المطلقة اذ يرى الفقه التقليدي ان الدولة لا تخضع لاي قيود سواء خارجية او داخلية تحد من سيادتها الا ان الواقع التطبيقي ينبئ بغير هذا اذ ان سيادة الدولة لم تكن مطلقة بل مقيدة بمجموعة من القواعد القانونية الدولية والالتزامات والتعهدات الدولية والتي يجب مراعاتها حتى في الداخل مثل حقوق الانسان (الجاسور ٢٠١١، ٣٤٦).

ولطالما كان مبدأ السيادة هو المفتاح الذي من خلاله تتمكن الدول من دخول عالم العلاقات الدولية فهو مؤشر على امتلاك السلطة للشرعية في اتخاذ القرارات وسن القوانين داخل حدود اقليمها الجغرافي ولقد صمد هذا المبدأ بصفته المطلقة ردحا من الزمن الى ان بدأ بالتراجع في ظل التطورات التي المت بالنظام الدولي فظهور المنظمات الدولية وزيادة عدد الالتزامات والمعاهدات الدولية وبروز مفاهيم جديدة في العلاقات الدولية مثل التدخل الدولي لأغراض إنسانية كلها مثلت عملية قضم تدريجي لمفهوم السيادة بشكلها المطلق من اتجاهان الأول نظري ويتعلق بالبعد الفلسفي للسيادة وتغير طريقة فهمة وإعادة تعريفه اذ ان تعقد شبكة علاقات الدولة الزمها بمراعاة مصالح الدول الأخرى في عصر الاعتمادية المتبادلة واصبح عليها ان تمارس سلطتها في نطاق القانون الدولي(توفيق ٢٠١٧، ٦٨٣) ، اما الاتجاه الثاني فيتعلق بالبعد التطبيقي فالأثار التي خلفتها العولمة و ثورة المعلومات والاتصالات اوجدت بيئة تفاعلية سريعة وكثيفة على النطاق الدولي جعلت معظم الدول عاجزة عن منع تدفقات الخارج بأشكالها السياسية والثقافية والاقتصادية من الوصول الى الداخل متجاوزة لسيادة الدولة بشكلها المطلق لتنتج لنا نموذج جديد للسيادة يمكن ان نسميه بالسيادة المحاصرة التي يذوب فيها تدريجيا المفهوم التقليدي للتمييز ما بين ما كل هو اجنبي الذي نرفض ان يؤثر في الحياة السياسية الداخلية بالشكل الذي اكد عليه

ميكافيللي من خلال اجازته للدولة بأن تجعل صفة السيادة مشرفة ومتحكمة بباقي صفات الدولة(فرند ٢٠١٦، ٦٢٢).

المبحث الثاني

الذكاء الاصطناعي وتأثيره على الدولة

المطلب الأول: ما الذكاء الاصطناعي؟

الذكاء لغة هو سرعة الفطنة (الفيروزابادي ٢٠٠٨، ٥٩٤)، وحِدةُ الفؤاد مثل: قولك صبي ذكي إذا كان سريع الفطنة (ابن منظور دت ، ١٥١) . والذكاء اصطلاحا هو المقدرة على مواجهة وضعيات ومواقف مستجدة او على تعلم مواجهتها بواسطة استجابات جديدة ومتكيفة (رزوق ١٩٨٧، ١٢٧). اثار مصطلح الذكاء الاصطناعي جملة من الجدليات ذات الطابع الفلسفي، والأخلاقي وذات الطابع الفني العلمي لتوصيف حالة من تمكين الأشياء للقيام بعمليات انفرد الانسان بإنجازها لمدة طويلة من الزمن ومن غير المألوف ان يشاركه في مثل: هذا النشاط أشياء تفتقر الى الادراك والقدرة على التعلم والتمييز. ولهذا تعددت التعريفات المتعلقة بمفهوم الذكاء الاصطناعي فمنهم من عرفه على انه طريقة لصنع حاسوب او روبوت يتم التحكم فيه بواسطة الكومبيوتر او برنامج يفكر بذكاء بنفس الطريقة التي يفكر بها البشر (موسى & بلال ٢٠١٩، ٢٠)، او انه جهاز يدرك بيئته ويتخذ إجراءات تزيد من فرصته في تحقيق أهدافه بنجاح (الموسوي ٢٠١٩، ٤٥). وبالتالي يمكن ان نفهم الذكاء الاصطناعي على انه مجموعة من الأنظمة التطبيقية الهندسية تهدف الى جعل الآلات قادرة على انجاز مهام مركبة بالاعتماد على المعلومات التي تجمعها الالة من خلال أجهزة الاستشعار ومن خلال إمكانية تحديد وفرز الأنماط والتكرارات وبالتالي تمتلك هذه الآلات القدرة على التعلم على غرار التصرف البشري وهذا الامر يدعونا الى فهم شيء اخر مرتبط بوجود الذكاء الاصطناعي وهو التعلم الالي الذي يمثل مجموعة فرعية من الذكاء الاصطناعي تعتمد على جمع البيانات ومقارنتها من خلال الخوارزميات وتتنبأ بالنتائج دون الحاجة الى تدخل المبرمج وهذا الامر يعني التحسين المستمر للأداء وبالتالي فأن الفرضية الأساسية للتعلم الالي تدور حول إمكانية النظام بان يدرب نفسه بالاعتماد على البيانات الكبيرة وباستخدامه الخوارزميات لذلك يمكن ان نقول ان بناء الخوارزميات هو العمود الفقري الذي يدعم تكوين الذكاء الاصطناعي وهو بذلك يكون علم جعل الحواسيب تعمل بدون الحاجة للرجوع الى المبرمج للتعامل مع المشاكل التقليدية التي تواجه الانسان وبذلك يدخل الذكاء الاصطناعي الى عدة مجالات تؤثر في طريقة العيش وأساليب الحياة وحتى سلوكيات الافراد والمجتمعات مثل: التعليم، الطب، الصناعات الثقيلة، علم الفضاء، الموارد البشرية والتوظيف، النقل، العمليات العسكرية والقوات المسلحة والتخطيط العمراني الذي بات يعرف بالمدن الذكية.

المطلب الثاني: أثر الذكاء الاصطناعي على سيادة الدولة ووظائفها

عندما استعرضنا سيادة الدولة مر علينا مقدار التغيرات التي حدثت لهذا المفهوم والعوامل التي ساهمت في ذلك يمكن لنا ان نفهم مجموعة من الأمور التي تؤثر في إعادة تشكيل مفهوم السيادة مثل: التطور التكنلوجي، تنوع القضايا ذات الطبيعة العابرة للحدود كالإرهاب وتجارة الأسلحة والمخدرات، التدخل الدولي الإنساني، حقوق الانسان، العولمة وزيادة الاعتمادية الدولية (توفيق ٢٠١٧، ٦٣٤) ، اذ ساهمت هذه العوامل بقيام مراجعات عديدة لمفهوم السيادة بشكلها المطلق ولو أمعنا النظر بكل هذه العوامل لوجدنا ان العامل التكنولوجي يمثل عاملا مشتركا في هذه العوامل وتاريخيا وقيل كل الثورات الصناعية السابقة يحدث التأثير في هذه العوامل من خلال ثلاث أشياء تطور طرق التواصل الاجتماعية والاقتصادية، تغيير في الاعتماد على نوع الطاقة (نوفلر ١٩٩٠، ٣٦) ، ومن ثم التحول في طرق النقل والامداد اللوجستي. ومن خلال هذه العلاقة يظهر ان تطبيقات الذكاء الاصطناعي يتم الاعتماد عليها بشكل متزايد في الإدارة والتنظيم لهذه القطاعات لاسيما من خلال انترنت الأشياء الذي يوفر معلومات تفصيلية عن كل شيء تقريبا خارج سيطرة الدولة الامر الذي يفضي الى اختراق سيادة الدولة من قبل رواد تكنلوجيا الذكاء الاصطناعي الذين في الغالب هم عناصر غير وطنية بالنسبة لأغلب الدول فهم يتمكنون من حصاد المعلومات التفصيلية عن نشاط مواطني الدولة ومؤسساتها وطبيعة الأنشطة الاقتصادية وتوجهات الرأي العام .....الخ فهم بالواقع يقومون باستلاب السيادة بشكل عملي من الدولة وبطريقة اكثر فاعلية واقل كلفة من الطرق التقليدية المبنية على أساس فارق القوة اذ يتم استبدال فارق القوة بفارق السيادة على تكنولوجيا الذكاء الاصطناعي التي من خلالها يصبح التأثير على تناسق الوظائف الاجتماعية مفتوحا بفضل شبكات التواصل الاجتماعي التي تدار بخوارزميات التعلم العميق فهي تتمكن من تحليل المحتوى وكشف الميول والتوجهات والتفضيلات شديدة الحساسية مثل الانتخابات ومن خلال تقنيات التزييف العميق الذي يمكن من خلاله تزييف الصور ومقاطع الفيديو وارباك الرأي العام(فاضل & عباس ٢٠٢٠، ١٠٣)، وإمكانية استخدام هذه التطبيقات من قبل الأفراد المتنافسون او الى الدول ستكون متاحة مما يعني تحكم الافراد و المؤسسات المالكة لهذه التقنيات بأدارة وتنظيم المجتمع متجاوزة سيادة الدولة وسلطانها وصولا الى التأثير في الوظائف السياسية في الدولة (بادي ٢٠٠٦، ٧٠)، بشكل يؤدي الى تأكل الثقة في المؤسسات وهذا الامر يضع الدولة امام تحدي من نوع جديد اذ يتم قضم صفتها الحامية بشكل مستمر وقدرتها على حماية الأرواح وحماية المعلومات والبيانات الحساسة باتت موضع تقييم ومراجعة وبالتالي لم تبق الدولة هي المحتكر الوحيد للقوة وأدوات الاكراه في المجتمع، بل أصبح يشاركها في هذه الوظيفة فواعل اخرون مثل الدول الأجنبية، الشركات المتعددة الجنسيات، المنظمات الإرهابية والمنظمات الاقتصادية.

كما ان من السهولة اختراق القطاع الحكومي وإعادة تنظيمه من خلال قوى أخرى غير الدولة أصبح امر غير معقد لا سيما في التقنيات المستقبلية في المدن الذكية وإدارة منشأتها فعملية إدارة شبكات الطاقة المعتمدة على مصادر نظيفة مثل الطاقة الشمسية وطاقة الرياح تتم رقميا والتي تتصل بطرق نقل ولوجستيات جديدة تعتمد على الذكاء الاصطناعي في القيادة الذاتية فالتواصل والطاقة والنقل وكلها يتم ادارتها من خلال الذكاء الاصطناعي وتعتمد كليا على انترنت الأشياء(الخمايسة ٢٠١٧ ، ١٩٩) ، وكلنا نعلم مقدار الجدل الذي ثار ولا زال لبيان العلاقة ما بين السيادة والتدخل الدولي الإنساني مثلا فهنالك من الباحثين من يرى ان التدخل الدولي للأغراض الانسانية يحمل بعدا مخلا بالسيادة بصفتها المطلقة وان الدول حينما تدعي بأن تدخلها لغرض وقف او منع الانتهاكات لحقوق الانسان انما في الواقع هو سعي منها لتحقيق مصالحها الوطنية(توفيق ٢٠١٧، ٧٠٧) ، هذا في الوضع الاعتيادي للتدخل بالأساليب التقليدية فكيف سيكون الوضع في حالة استخدام تقنيات الذكاء الاصطناعي للتدخل الإنساني وقد بدأت شركة مايكروسوفت باستخدام برنامج جديد بميزانية ٤٠ مليون دولار يسمى بالذكاء الاصطناعي لخدمة العمل الإنساني وهدفه المعلن هو تسخير تقنيات الذكاء الاصطناعي من اجل المساعدة الإنسانية في حالة الكوارث وحماية اللاجئين وتعزيز تطبيق قوانين حماية حقوق الانسان أي ان هنالك نظام للمراقبة وتصوير الحدود ومناطق النزاعات وبالواقع هو نظام تحري لجمع الأدلة التي يمكن ان تستخدم لأدانة الدولة عند الحاجة (ابو النصر ٢٠٢٠، ١٧٠)، مما يعني ان هنالك تدخل مباشر في السيادة الداخلية للدولة وتطور أنظمة الذكاء الاصطناعي افرز فاعلون جدد يشاركون الدولة في سيادتها من عدة مداخل فاذا اخذنا المدخل الاستخباري نلاحظ تقريبا ذوبان الحدود الفاصلة ما بين القطاع الخاص الذي ينتج هذه التقنيات وما بين حاجة مؤسسات الدولة الى الأجهزة والمعدات المتفوقة وتحدث عمليات مشاركة للبيانات والمعلومات ما بين هذه الأطراف بل اصبح مجالا للاستثمارات الواعدة مثل صندوق(INQ-tel) المالي في الولايات المتحدة الامريكية المعني برصد وتحديد الشركات التي تطور برمجيات ومعدات متطورة يمكن توظيفها في خدمة الامن القومي الأمريكي والاستثمار في هذه الشركات وهذا الصندوق شركة ذات مليكة خاصة لا علاقة له بالقطاع الحكومي الأمريكي لكنه على علاقة وثيقة مع(CIA) (هيرشكوفينش ٢٠١٩، ١٢).

لذلك يمكن ان نفهم اننا بصدد تحول جديد لمفهوم السيادة من اشكالها المألوفة المطلقة والنسبية او المحاصرة الى الحديث عن السيادة على تكنولوجيا الذكاء الاصطناعي ولعل هنالك من يرى ان في هذا الامر جرأة غير عقلانية على خدش مفهوم السيادة العريق بحدث تكنولوجي يمكن اعتباره طارئ، لكن الواقع يشير عكس ذلك تماما بسبب ان التكنولوجيا تاريخيا كانت تقود التحولات الكبرى في المواضيع السياسية والاقتصادية والاجتماعية والعسكرية وطرق التفكير وشتى اتجاهات الحياة بسبب ما توفره للدول من ممكنات تكسبها ميزة نسبية على من سواها وغالبا ما ينتج عنه اختلاف في ميزان القوى الذي يمثل

القوة الرافعة لعمليات التغيير على الساحة الدولية وعلى سبيل المثال ظهور الطباعة عام ١٤٥٠ واختراع التلغراف عام ١٨٣٧ وصولا الى اختراع الكومبيوتر في النصف الثاني من القرن العشرين (جلال & غيدان ٢٠٢١ ، ٦٥) ، كلها كانت عناصر قائدة للتحولات فكم مرة اعيد تعريف الدولة والامن والسيادة والقوة الديموقراطية والعلاقات الدولية ..... الخ للفترة من اختراع المطبعة حتى اختراع الكومبيوتر وسيحدث الامر نفسه في قابل الأعوام وهذه المرة تحت تأثير تكنلوجيا الذكاء الاصطناعي الذي من المتوقع ان يؤدي الى تغيير جميع الصناعات تقريبا وتعطيل عدد كبير من القوة العاملة (مجلس الاستخبارات الوطني الأمريكي ٢٠٢١، ٩٤) ، وتكوين مجالات عمل جديدة وسيدفع الدول الى إعادة هندسة نماذج التعليم لتغير الطلب في نوع المهارات التي يحتاجها سوق العمل وبتغير طرق التعليم سيتغير الوعي فمن المألوف حاليا ان مقياس تقدم الأمم ارتبط بمقدار امتلاكها او توظيفها لتقنيات الذكاء الاصطناعي بحيث انها خرجت من كونها أداة لتحسين الحياة الى كونها قيمة اجتماعية وعامل مهم في تشكيل ثقافة المجتمع وهذا والتوجه من المؤكد انه سينعكس ذلك على الواقع السياسي والأمني.

ويطال هذا الامر وظيفة الامن احد اهم وظائف الدولة بل ان بعض المفكرون يرون ان الواجب الأساسي للدولة هو الامن مثل توماس هوبز (هوبز ٢٠١١، ١٥) ، و بسبب تعقد المتطلبات الأمنية الحديثة وجب الاستعانة بالتقنيات الحديثة بشكل ملح لتحقيق الامن فعلى سبيل المثال ان إمكانية ضبط الامن الداخلي او الخارجي للدولة اليوم لا يمكن ان تكون فعالة بالطرق التقليدية او ان كلفتها ستكون مرتفعة لذا يتم الاعتماد على الطائرات المسيرة وأجهزة استشعار الحركة و كاميرات معززة ببرمجيات التعرف على الوجوه وهذه التقنيات بالرغم من فاعليتها الا انها بالواقع تشكل بوابة باتجاهين لمشاركة المعلومات ما بين البلد المستخدم وصانع البرمجيات لا سيما ان علمنا ان معلومات شبكات التواصل الاجتماعي هي جزء من المعلومات التي يعتمد عليها لتعقب المشتبه بهم او الارهابيون او إمكانية استخدام هذه البيانات لغرض الفرز الاجتماعي (باومان & ليون ٢٠١٩ ، ٤٥) بعد إعادة تركيب مصادرها لتتمكن من تنظيم السياسة الحيوية للسكان من خلال البيانات الضخمة التي يجمعها انترنت الأشياء وشبكات التواصل الاجتماعي والبرامج الاتصالية المجانية والتي تمثل مصدرا هائلا للمعلومات وتأتي خوارزميات الذكاء الاصطناعي لتتمكن من توصيف للحالة النفسية للمجتمع (شول هان ٢٠٢١، ٣٨) ، وبالتالي سيتم التحول في إمكانية التنظيم والضبط والتحكم من الدولة الى الفواعل المنتجة لتطبيقات الذكاء الاصطناعي كذلك انخفاض كلفة انتاج أنظمة الذكاء الاصطناعي ستتيح توفرها بشكل كبير للفواعل من غير الدول (Allen & Chan 2017, 15) ، التي تشكل خطر على الامن القومي للدول مثل الجماعات الإرهابية او الجماعات الانفصالية التي تخوض كفاحا مسلحا أي ان أدوات القوة الحديثة لم تعد حكرا على الدول بل شاركتها في ذلك قوى أخرى ولعل استخدام داعش للطائرات بدون طيار الانتحارية او الاستطلاعية لتنفيذ هجمات (Defense one Web 2017) ، او اغتيالات نوعية

يعطينا مثال على خطر التوسع في استخدام هذه التقنيات فضلا على الأعباء والتحديات الاضافية الجديدة التي ستواجه الدولة ففي المرحلة الثالثة من عملية تحرير الموصل اضطرت القوات العراقية الى إيقاف التقدم لمدة أسبوعين اذ تم تنفيذ ٩٠٠ عملية انتحارية مدعومة بالطائرات المسيرة التي كانت تستخدم في توجيه الانتحاريين المتخفين في المدينة (بالكان ٢٠١٩، ٣٠) ، بعد ان يتم رصد الهدف جوا وتحريك اقرب انتحاري اليه فضلا عن مهاجمة الاليات والقوات العراقية من خلال اسقاط المتفجرات عليهم جوا وشكل هذا التكتيك عامل ازعاج وارباك للقوات المهاجمة واستخدمت داعش الطائرات المسيرة لعدة أغراض مثل الاستطلاع، القصف، توجيه نيران المدفعية والصواريخ، توجيه الانتحاريين، استهداف الاليات ومن الجدير بالذكر ان التنظيم الإرهابي كان يطور البرمجيات الخاصة بالطيران الالي وتحقيق الهدف لتحسين قدرات الطائرات التي كان يعمل على تعديلها من خلال برنامج موسع لتطوير الطائرات المسيرة من خلال عدد من الورش المختصة فقد تمكنت القوات العراقية في ١٠/١٧/ ٢٠١٦ من ضبط اكثر من ١٠ ورش لداعش كان يتم فيها تصنيع الطائرات المسيرة في مدينة الموصل (بالكان ٢٠١٩، ١٠).

وكما هو معروف الان اصبح الامن المعلوماتي من اهم اركان النظرية الأمنية للدول ويحتل مساحة معتبرة في وعي صناع القرار فعلى سبيل المثال تضمنت استراتيجية الامن القومي الامريكية التي قدمها الرئيس السابق ترامب في ٢٠١٨/١٢/١٨ ثلاث توصيات من الفقرات الأربعة للاستراتيجية تتعلق بالأنترنت والتكنولوجيا والفضاء حماية البنية التحتية الحيوية والشبكات الرقمية والحفاظ على الريادة التكنولوجية للولايات المتحدة (الموسوي ٢٠١٨، ١٦٩- ١٧٠) . ان تطبيقات الذكاء الاصطناعي تحتل مكان الصدارة في هذه القطاعات لا سيما بما يتعلق بأنترنت الأشياء الذي يوفر معلومات تفصيلية مستمرة عن المواطنين والمؤسسات بشكل يعرض امن الدولة للخطر لذلك تقوم الولايات المتحدة الامريكية بوضع قيود ومنع الشركات التي تعمل بأنترنت الاشياء وتعود لدول متهمة بانتهاكات لحقوق الانسان من العمل مع المواطنين الامريكان مثل الشركات الصينية وكذلك تقوم بمراقبة الاستثمار الأجنبي في هذه التقنيات في الولايات المتحدة (لي وآخرون ٢٠١٩، ٢٣) ، وهذا مثال بسيط على انعكاس هذه التقنيات على الامن والاستقرار الداخلي ومن المؤكد ان تأثيره اكبر في وظيفة الامن والدفاع الخارجي وتأثير تطبيقات الذكاء الاصطناعي باتت اكثر وضوحا في حسم بعض الصراعات الحديثة مثل دور الدرونات التركية في الحرب الأخيرة ما بين أرمينيا وأذربيجان وكيف انقلبت الاحداث في اثيوبيا لصالح الحكومة المركزية ضد تمرد اقليم التيغراي بفعل الدرونات التركية والإيرانية والاماراتية التي استخدمت في الصراع (موقع الجزيرة ٢٠٢٢).

وليست الدول التي تعتمد على تطبيقات الذكاء الاصطناعي بمأمن من المخاطر الأمنية انما هنالك تغير نوعي للتهديد من شكله المباشر الى شكل اخر يهدد الذكاء الاصطناعي الذي من المفترض انه تم تصميمه للتعامل مع الاخطار المباشرة مثل تعرض خوارزميات الذكاء الاصطناعي للتخريب من

خلال برامج او خوارزميات مضادة تستخدم من قبل القراصنة او الارهابيون تقوم بالتلاعب بنظام التعلم العميق مما ينتج عنه قيام الخوارزمية بتفسير مختلف للمعلومات وتتخذ إجراءات ضارة بالبشر او القانون (الهادي ٢٠٢١، ٢٤٣) ، الامر الذي يحتم على الدولة القيام بتدابير خاصة لأمن الذكاء الاصطناعي الذي تستخدمه في إدارة مرافق الحياة او تحيز خوارزميات الذكاء الاصطناعي أي عندما تبدأ الخوارزميات بالتعلم فأنها تستجيب لتراكم المعلومات السائد في البيئة التي تتعلم منها مثلا بيئة الولايات المتحدة الامريكية تمتاز بالتمييز العنصري تجاه الملونين والاسيويين وبذلك تكون المعلومات السلبية المتراكمة عنهم اكثر شيوعا في المنصات الالكترونية والتي تفهمها الخوارزميات على انها حقائق أي ان الخوارزمية تكون عادلة رياضيا ومنحازة أخلاقيا وقد ثبت هذا الامر عمليا في برنامج نظام تقييم المخاطر الجنائية الذي طورته شركة نورثبوينت (أوشوبا & ويلسر الرابع ٢٠١٧، ١٣) ، ويُستخدم هذا البرنامج في جلسات الحكم وإطلاق السراح المشروط الذي ابدى تحيزا صريحا تجاه السود فقد كان يجري تصنيف المدانين السود تصنيفًا أعلى من المدانين من غير السود، حتى عندما ارتكب المدانون غير السود جرائم أشد خطورة. كما تترتب على الدولة مسؤولية أخرى من نوع جديد ترتبط بتطور تطبيقات الذكاء الاصطناعي الا وهي حماية المعلومات الحساسة للدولة وحماية بيانات مواطنيها من أخطار الاستلاء عليها او إمكانية النفاذ الى المجتمع من خلالها من قبل قوى غير وطنية. وتعتمد المؤسسات الاستخبارية الدولية بشكل متصاعد على تطبيقات الذكاء الاصطناعي لشتى الأغراض مثل تحليل الجمهور المستهدف، تشخيص السلوكيات، توقع احداث العنف والتمرد مثل برنامج ICEWS الذي انتجته لوكهيد مارتن وجربه الجيش الأمريكي على ٣٠ دولة اسيوية اعطى دقة ٦٠% فضلا عن البرامجيات الأكثر تطورا التي تستخدمها (CIA)و (FBI) لتتبع الإرهابيين والمشتبه بهم (هيرشكوفينش ٢٠١٩، ٥٠).

وتأثير تقنيات وتطبيقات الذكاء الاصطناعي على شرعية السلطة يمكن فهمه من خلال فهم العلاقة بين شرعية السلطة وطرق التأثير بها فالشرعية هي بالأصل قوة ارغام مادية تعبر عن نفسها بما تضعه من قواعد قانونية، غير ان الحكام يفضلون ان ينقاد المحكومون طوعيا واختياريا لسلطتهم اذ تحظى بمقدار اعلى من الاحترام كونه يتجاوب مع القيم الأخلاقية والمعتقدات الدينية السائدة (الشاوي ٢٠١٣، ٥٣).لذلك يتم الانقياد للقواعد القانونية بدون الحاجة الى عامل الاجبار المادي او يكون في حدوده الدنيا فهو ايمان حقيقي من غالبية المجتمع بصحة ممارسة السلطة من قبل الحاكمين وتفقد مبرر طاعتها اذا تغيرت هذه القناعات. وأول تأثير يمكن رصده في إمكانية استخدام تطبيقات الذكاء الاصطناعي من اجل تغيير القناعات في شرعية السلطة هو التأثير في مجرى الانتخابات بصورة مباشرة من خلال القدرة على التلاعب بنتائج الانتخابات لا سيما في الدول التي يستخدم في التصويت الالكتروني او بطريقة غير مباشرة من خلال التأثير في توجهات وتفضيلات الناخبين واطلاق عمليات تحسين السمعة او الاضرار بالسمعة السياسية للمرشحين من خلال استخدام تقنيات التزييف العميق ففي السابق

كانت هذه العمليات تتم من خلال قوى بشرية مختصة اما الان فيتم الاستعاضة عنها بخوارزميات ادق واكثر فاعلية تتمكن من التنقيب في البيانات الشخصية لكل متصل باي منصة اجتماعية اذ يتمكن من رسم الملامح الشخصية والتنبؤ بتفضيلاتها عبر برامج مختصة مثل المشروع المشترك بين جامعة كامبريدج ومايكروسوفت وبوينغ (مراد ٢٠١٩، ٩٨) ، الذي يستخدم لهذا الغرض وبالتالي من الممكن جدا التأثير في قناعات المواطنين تجاه السلطة وتكوين صورة ذهنية جديدة عن شرعيتها الذي يمهد لعدم الاستقرار السياسي و من الجدير بالذكر ان بعض القضايا الدولية التي أثيرت مؤخرا تساهم بشكل فعال في إعادة تقييم شرعية السلطة من قبل المواطنين مثل موضوع شح الموارد وانعكاسها السلبي على الاستدامة العالمية وتحدياتها الاقتصادية والاجتماعية (مكتب العمل الدولي ٢٠١٣ ، ٧) ، فهي تشير الى ان الدول الأقل تطورا والأكثر فسادا هي التي تقوم بهدر الموارد القابلة للنضوب مثل المياه وموارد الطاقة والمناطق المزروعة و يمكن التعامل مع هذه المشاكل من خلال تطبيقات الذكاء الاصطناعي في مجال الزراعة والمحافظة على المياه و شبكات توليد الطاقة النظيفة فضلا عن إدارة المدن الذكية وهذه المقترحات تحمل في طياتها بعدا سياسيا يدور حول فكرة ربط شرعية الدولة بمقدار حسن ادارتها للموارد القابلة للنضوب والتي تتطلب إمكانيات في الذكاء الاصطناعي والتي تعجز عنها الدول الضعيفة.

الخاتمــة:

وصفوة القول ان شرعية الدولة مستمدة من قوة انجاز السلطة في مسائل الامن والدفاع والصحة والخدمات المختلفة فضلا عن مقدار الرفاهية ومن ثم تأتي الايديولوجيا والقيم الدينية والسياسية لتعطي المبرر الأخلاقي لوجوب طاعة السلطة ونرى اليوم ان معظم هذه الوظائف يتم إنجازها من خلال التكنولوجيا الرقمية وتزداد فاعليتها وكفاءتها بتحولها من الرقمنة الاعتيادية الى تقنيات الذكاء الاصطناعي لذا وجب على الدول التي تسعى لتعديل قوتها ومكانتها في البيئة الدولية اول ما تبدأ بتحقيق الاستقرار الداخلي الذي هو منبع سائر القوى الأخرى التي لا يمكن ان تنتعش بدونه وفي نفس الوقت تسعى الفواعل الدولية الى كبح الدول التعديلية بكل الوسائل الممكنة في حين تقدم تقنيات الذكاء الاصطناعي فرصا واعدة للدول الطموحة في إعادة تموقعها الدولي كما يمكن ان تشكل خطرا داهما على الدول التي لا تخطط لوضع استراتيجية وطنية للذكاء الاصطناعي كعامل وقائي أولا من الذكاء الاصطناعي الخارجي وكعامل تنافسي ثانيا.

كذلك تواجه الدولة تحديات متنوعة في عدة مجالات مثل مهمة اليات تنظيم سوق العمل في وقت بدأت تطبيقات الذكاء الاصطناعي والروبوتات تدفع باتجاه الاستغناء عن الايدي العاملة التقليدية التي بدأت تتعرض لمشكلة كبيرة وهي زيادة الإنتاج وانخفاض حصة الايدي العاملة من الدخل القومي كون هذه الحصة اخذت تتجه الى رأس المال (Loukas & Neiman 2014, 61) ، وما يرافق ذلك من تفشي البطالة وتأثيرها على الاستقرار الاجتماعي والسياسي فضلا عن إعادة النظر في قواعد التوظيف

مثل التحصيل الدراسي، الموهبة، الثقافة، الخبرة(الهادي ٢٠٢١، ٣٣٤) ، وهذا التأثير يعيد تشكيل حياة الناس وسلوكياتهم فهو يؤثر في البيئة التعليمية والصحية والاقتصادية والثقافية كما وتتعرض إمكانية الدولة في مسألة غرس القيم وبناء الوعي ورفع مستوى الثقافة الى اختبار عصيب في ظل الثورة الاتصالية الحالية وسيزداد الوضع تعقيدا وصعوبة بسبب استخدام الذكاء الاصطناعي في المنصات الاتصالية كونها تتمكن من فرز المواطنين حسب الاهتمامات والميول وإعطاء تقرير مفصل عن توجهات معظم الشعب مما يسهل على القوى الدولية الحصول على تغذية راجعة مركزة وموزعة جغرافيا وحسب النوع الاجتماعي ايضا تظهر جدوى برامجها الفكرية والسياسية والاجتماعية والنفسية ضد الدول المستهدفة.

المصادر باللغة العربية:

١. إبراهيم، محمد زروق محمد & عباس، إيهاب عبد الله. ٢٠١٩. مباديء العلوم السياسية. عطبرة. جمهورية السودان : المكتبة الوطنية.

٢. ابن منظور. دت .لسان العرب. القاهرة. مصر: دار المعارف.

٣. أبو النصر، مدحت. ٢٠٢٠. الذكاء الاصطناعي في المنظمات الذكية. القاهرة. مصر: المجموعة العربية للتدريب والنشر.

٤. أوشوبا ، أوشونديه& ويلسر الرابع ، وليام. ٢٠١٧. ذكاء اصطناعي بملامح بشرية مخاطر التحيز والأخطاء في الذكاء الاصطناعي. كاليفورنيا. الولايات المتحدة الامريكية : مؤسسة راند.

٥. ايفانز ، غراهام. ٢٠٠٤. جيفري نوينهام. قاموس بنغوين للعلاقات الدولية. دبي. الامارات العربية المتحدة: مركز الخليج للأبحاث.

٦. بادي ، برتران. ٢٠٠٦. الدولة المستوردة غربنة النصاب السياسي. ترجمة شوقي الدويهي. بيروت. لبنان: دار الفارابي.

٧. بالكان، سركان. ٢٠١٩. استراتيجية داعش في استخدام الطائرات المسيرة التكنولوجيا وظهور الابتكارات الارهابية. الرباط. المغرب: ترجمة مركز الخطابي للدراسات.

٨. باومان ، زيجمونت& ليون، ديفيد. ٢٠١٩. المراقبة السائلة. ترجمة حجاج أبو جبر. ط٢. بيروت. لبنان: الشبكة العربية للأبحاث والنشر.

٩. بيليس، جون& سمث ، ستيف. ٢٠٠٤. عولمة السياسة العالمية. دبي. الامارات العربية المتحدة : مركز الخليج للأبحاث.

١٠. توفلر ، الفين. ١٩٩٠. حضارة الموجة الثالثة. ترجمة عصام الشيخ قاسم. بنغازي. ليبيا: الدار الجماهيرية للنشر والتوزيع والاعلان.

١١. توفيق، سعد حقي. ٢٠١٧. العلاقات الدولية. بغداد. العراق: دار ومكتبة عدنان للطباعة والنشر والتوزيع.
١٢. الجاسور، ناظم عبد الواحد. ٢٠١١. موسوعة المصطلحات السياسية والفلسفية والدولية. بيروت. لبنان : دار النهضة العربية.
١٣. جلال، محمد منذر& غيدان، سرى غضبان. ٢٠٢١. تكنولوجيا الحروب السيبرانية واستراتيجيات المواجهة الدولية. بغداد. العراق : مكتبة عدنان للطباعة والنشر والتوزيع.
١٤. الخمايسة ، صدام محمد. ٢٠١٧. الحكومة الذكية ما بعد الحكومة الالكترونية. دبي. الامارات العربية المتحدة: قنديل للطباعة والنشر والتوزيع.
١٥. رزوق، اسعد. ١٩٨٧. موسوعة علم النفس. ط٣. بيروت. لبنان: المؤسسة العربية للدراسات والنشر.
١٦. سنغاس، ديبتر. ٢٠٠٨. الصدام داخل الحضارات التفاهم بشأن الصراعات الثقافية. ترجمة شوقي جلال. القاهرة. مصر: دار العين للنشر.
١٧. السيد ، منير إسماعيل. ٢٠٢١. الشبكات المعلوماتية الحديثة. القاهرة. مصر: مؤسسة طيبة للنشر والتوزيع.
١٨. الشاوي، منذر. ٢٠١٣. فلسفة الدولة. ط٢. بغداد : الذاكرة للنشر والتوزيع.
١٩. شول هان ، بيونج. ٢٠٢١. السيكوبولتيكا النيو ليبرالية وتقنيات السلطة الجديدة. ترجمة كريم الصياد. بيروت. لبنان: مؤمنون بلا حدود للنشر والتوزيع.
٢٠. شيفر ، اولريش. ٢٠١٠. انهيار الرأسمالية أسباب اخفاق اقتصاد السوق المحررة من القيود. ترجمة عدنان عباس علي. المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب. الكويت. العدد ٣٧١.
٢١. غريفيش، مارتن. ٢٠٠٨. خمسون مفكرا في العلاقات الدولية. الامارات العربية المتحدة:مركز الخليج للأبحاث.
٢٢. فاضل ، علي مولود& عباس، سيف عدنان. ٢٠٢٠. التزييف العميق لغة الذكاء الاصطناعي في حروب السيبران الإعلامية. عمان. الأردن : دار أمجد للنشر والتوزيع.
٢٣. فرند ، جوليان. ٢٠١٦. جوهر السياسة. ترجمة فاروق الحميد. دمشق. سوريا: دار الفرقد.
٢٤. فوكوياما، فرانسيس. ٢٠٠٧. بناء الدولة النظام العالمي ومشكلة الحكم والإدارة في القرن الحادي والعشرين. ترجمة مجاب الامام. مكتبة العبيكان. الرياض. المملكة العربية السعودية.

٢٥. الفيروزابادي ، مجد الدين محمد بن يعقوب. ٢٠٠٨. القاموس المحيط. القاهرة. مصر: دار الحديث.
٢٦. لي وآخرون، ماري. ٢٠١٩. انترنت الاجسام الفرص المخاطر الحوكمة. الولايات المتحدة الامريكية : مؤسسة راند. كاليفورنيا.
٢٧. مجلس الاستخبارات الوطني الأمريكي. ٢٠٢١. الاتجاهات التنافسية ٢٠٤٠ عالم أكثر تنافسية. ترجمة سيمون أكرم العباس. غيث يوسف محفوظ. بيروت. لبنان : مركز الرافدين للحوار.
٢٨. مراد، غسان. ٢٠١٩. دهاء شبكات التواصل الاجتماعي وخبايا الذكاء الاصطناعي. ط٢. بيروت. لبنان: شركة المطبوعات للتوزيع والنشر.
٢٩. مكتب العمل الدولي. ٢٠١٣. التنمية المستدامة والعمل اللائق والوظائف الخضراء. جنيف. سويسرا: مطبعة مكتب العمل الدولي.
٣٠. الموسوي ، واثق علي. ٢٠١٩. الذكاء الاصطناعي (AI) بين الفلسفة والمفهوم. ج١. عمان. الأردن: دار الأيام للنشر والتوزيع.
٣١. الموسوي، صفاء إبراهيم. ٢٠١٨. الفواعل من غير الدول والامن العالمي بعد عام ٢٠٠١. بغداد. العراق: مؤسسة ثائر العصامي للطباعة والنشر والتوزيع.
٣٢. موسى ، عبد الله & بلال، احمد حبيب. ٢٠١٩. الذكاء الاصطناعي ثورة في تقنيات العصر. القاهرة. مصر: المجموعة العربية للتدريب والنشر.
٣٣. موقع الجزيرة. إثيوبيا من النزاع إلى تدخل الغرب ثم إلى الحسم العسكري فالحوار. ٢٠٢٢/١/١٧.
https://www.aljazeera.net/blogs/2022/1/17/%D8%A3%D8%AB%D9%8A . (تاريخ الاطلاع ٢٠٢٢/١/١٩).
٣٤. الهادي ، محمد محمد. ٢٠٢١. الذكاء الاصطناعي معالمه وتطبيقاته وتأثيراته التنموية والمجتمعية. القاهرة. مصر: الدار المصرية اللبنانية.
٣٥. هوبز، توماس. ٢٠١١. اللفياثان الأصول الطبيعية والسياسية لسلطة الدولة. ترجمة ديانا حرب وبشرى صعب. أبو ظبي. الامارات العربية المتحدة : هيئة أبو ظبي للثقافة والتراث ودار الفارابي.
٣٦. هيرشكوفيتش ، شاي. ٢٠١٩. مستقبل الاستخبارات في عصر التقنيات الرقمية المتقدمة. ترجمة مهند أبو غوش. القدس. فلسطين : مركز الإرث المخابراتي لإسرائيل. دار باب الواد.

المصادر باللغة الانكليزية:

1. Abu Al-Nasr, Madhat. 2020. Artificial Intelligence in Intelligent Organizations. Cairo. Egypt: Arab Group for Training and Publishing.
2. Al-Fayrouzabadi, Majd Al-Din Muhammad bin Yaqoub. 2008. Al-Qamoos Al-Muhit. Cairo. Egypt: Dar Al-Hadith.
3. Al-Hadi, Muhammad Muhammad. 2021. Artificial Intelligence: Its Features, Applications, and Developmental and Societal Impacts. Cairo. Egypt: Dar Al-Masryah Al-Lubnaniyyah.
4. Al-Jassour, Nazim Abdul Wahid. 2011. Encyclopedia of Political, Philosophical and International Terms. Beirut. Lebanon: Dar Al Nahda Al Arabiya.
5. Al-Jazeera website. Ethiopia from conflict to Western intervention, then to military resolution and dialogue. 1/17/2022. https://www.aljazeera.net/blogs/2022/1/17/%D8%A3%D8%AB%D9%8A . (Date of access: 19/1/2022).
6. Al-Khamaisah, Saddam Muhammad. 2017. Smart government after e-government. Dubai. United Arab Emirates: Qandeel for Printing, Publishing and Distribution.
7. Allen ,Greg & Chan, Taniel . 2017.Artificial intelligence and national security, Belfer Center for Science and International Affairs. Cambridge. United States of America.
8. Al-Moussawi, Safaa Ibrahim. 2018. Non-State Actors and Global Security after 2001. Baghdad, Iraq: Thaer Al-Asami Foundation for Printing, Publishing and Distribution.
9. Al-Moussawi, Wathiq Ali. 2019. Artificial Intelligence (AI) between Philosophy and Concept. Part 1. Amman, Jordan: Dar Al-Ayyam for Publishing and Distribution.
10. Al-Sayed, Munir Ismail. 2021. Modern Information Networks. Cairo. Egypt: Taiba Foundation for Publishing and Distribution.
11. Al-Shawi, Munther. 2013. Philosophy of the State. 2nd ed. Baghdad: Memory for Publishing and Distribution.
12. Badi, Bertrand. 2006. The Importing State: Westernization of the Political Quorum. Translated by Shawqi Al-Duwaihi. Beirut. Lebanon: Dar Al-Farabi.
13. Balkan, Serkan. 2019. ISIS's Strategy in Using Drones Technology and the Emergence of Terrorist Innovations. Rabat. Morocco: Translated by Al-Khattabi Center for Studies.
14. Bauman, Zygmunt & Leon, David. 2019. Liquid Surveillance. Translated by Hajjaj Abu Jabr. 2nd ed. Beirut. Lebanon: Arab Network for Research and Publishing.
15. Bellis, John & Smith, Steve. 2004. Globalization of World Politics. Dubai. United Arab Emirates: Gulf Research Center.

16. Defense one Web. 12/12/2017. The Drones of ISIS.See Link: https://www.defenseone.com/technology/2017/01/drones-isis/134542/(، Accessed /١/٢٦ ٢٠٢٢) .
17. Evans, Graham. 2004. Jeffrey Newnham. Penguin Dictionary of International Relations. Dubai. United Arab Emirates: Gulf Research Center.
18. Fadel, Ali Mawloud & Abbas, Saif Adnan. 2020. Deep Fake: The Language of Artificial Intelligence in Media Cyber Wars. Amman. Jordan: Amjad Publishing and Distribution House.
19. Friend, Julian. 2016. The Essence of Politics. Translated by Farouk Al-Hamid. Damascus. Syria: Dar Al-Farqad.
20. Fukuyama, Francis. 2007. State-building, the global system, and the problem of governance and administration in the twenty-first century. Translated by Mujab Al-Imam. Al-Obeikan Library. Riyadh. Kingdom of Saudi Arabia.
21. Grevish, Martin. 2008. Fifty Thinkers in International Relations. United Arab Emirates: Gulf Research Center.
22. Hershkovich, Shai. 2019. The Future of Intelligence in the Age of Advanced Digital Technologies. Translated by Muhannad Abu Ghosh. Jerusalem. Palestine: The Israeli Intelligence Heritage Center. Dar Bab al-Wad.
23. Hobbs, Thomas. 2011. Leviathan: The Natural and Political Origins of State Authority. Translated by Diana Harb and Bushra Saab. Abu Dhabi. United Arab Emirates: Abu Dhabi Authority for Culture and Heritage and Dar Al-Farabi.
24. Ibn Manzur. Dt. Lisan Al-Arab. Cairo. Egypt: Dar Al-Maaref.
25. Ibrahim, Mohamed Zarrouk Mohamed & Abbas, Ihab Abdullah. 2019. Principles of Political Science. Atbara. Republic of Sudan: National Library.
26. International Labor Office. 2013. Sustainable Development, Decent Work, and Green Jobs. Geneva. Switzerland: International Labor Office Press.
27. Jalal, Muhammad Munther & Ghaidan, Sari Ghadhban. 2021. Cyber warfare technology and international confrontation strategies. Baghdad. Iraq: Adnan Library for Printing, Publishing and Distribution.
28. Lee et al., Mary. 2019. Internet of Bodies, Opportunities, Risks, Governance. United States of America: Rand Corporation. California.
29. Loukas, Karabarbounis & Neiman, Brent . 2014.The Global Decline of the Labor Share. The Quarterly Journal of Economics. Vol. 129. oxford, United Kingdom.

30. Murad, Ghassan. 2019. The Cunning of Social Networks and the Secrets of Artificial Intelligence. 2nd ed. Beirut. Lebanon: Al-Matbouat Company for Distribution and Publishing.
31. Rizq, Asaad. 1987. Encyclopedia of Psychology. 3rd ed. Beirut. Lebanon: Arab Foundation for Studies and Publishing.
32. Singas, Dieter. 2008. The Clash Within Civilizations Understanding Cultural Conflicts. Translated by Shawqi Jalal. Cairo. Egypt: Dar Al Ain for Publishing.
33. Musa, Abdullah & Bilal, Ahmed Habib. 2019. Artificial Intelligence: A Revolution in Modern Technologies. Cairo, Egypt: Arab Group for Training and Publishing.
34. Oshuba, Oshunde & Wilser IV, William. 2017. Artificial Intelligence with Human Features: The Risks of Bias and Errors in Artificial Intelligence. California. USA: Rand Corporation.
35. Schaefer, Ulrich. 2010. The Collapse of Capitalism: Reasons for the Failure of the Unrestricted Market Economy. Translated by Adnan Abbas Ali. National Council for Culture, Arts and Letters. Kuwait. Issue 371.
36. Shol Han, Byung. 2021. Neoliberal Psychopolitics and New Power Technologies. Translated by Karim Al-Sayyad. Beirut. Lebanon: Believers without Borders for Publishing and Distribution.
37. Tawfiq, Saad Haqi. 2017. International Relations. Baghdad. Iraq: Adnan House and Library for Printing, Publishing and Distribution.
38. Toffler, Alvin. 1990. Third Wave Civilization. Translated by Issam Al-Sheikh Qasim. Benghazi. Libya: Jamahiriya House for Publishing, Distribution and Advertising.
39. US National Intelligence Council. 2021. Competitive Trends 2040: A More Competitive World. Translated by Simon Akram Al-Abbas. Ghaith Yousef Mahfouz. Beirut. Lebanon: Al-Rafidain Center for Dialogue.